العدد (4103) السنة الخامسة عشرة - الخميس (4) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ريبورتاج

□ محرر الصفحة .. عدسة/ محمود رؤوف

رغم منع استيرادها.. الإطلاقات النارية تحرقُ ٥٠ مليون دولار

■ الداخلية تتوعّد بالمحاسبة والمنع.. والصحة تعجز عن معالجة الإصابات!

رغم خسارة المنتخب الوطني العراقي في مباراة كرة القدم أمام الإمارات، لكن البعض أصر على رمي الإطلاقات النارية بشكل مُسرف وكأنه (يُعاند) نفسه والناس والسلطات الأمنية التي دعت عبر سيارات النجدة والمفارز الأمنية، الى عدم رمي الإطلاقات العشوائية التي تسبّبت بالعديد من الإصابات.

في السابق كان الأمر يقتصر على الإطلاقات النارية، لكنّ هذا العام، ثمّة حالة جديدة أخذت مدىً أوسع وهي (الطرقات والمفرقعات النارية) التي تختلف أحجامها وأنواعها وأسعارها، وبحسب وزارة الصحة، فإن عدد الإصابات بهذه المفرقعات تجاوز الـ(٢٠٠) إصابة بين تشوّه في الأطراف وقطع، بخاصة بين الأطفال والصبيان الذين جعلوا من هذه المفرقعات ألعاب تسلية رغم خطورتها.

وزارة الصحة، أعلنت عن ارتفاع حصيلة الإصابات جراء إطلاق الألعاب النارية خلال الاحتفالات برأس السنة الميلادية ٢٠١٨، وتبيّن الوزارة، أن آخر احصائية للإصابات جراء الألعاب النارية خلال احتفالات رأس السنة الميلادية، بلغت اكثر من ٢٨٠ إصابة في الأقل، أما المحافظات فقد بلغت، في ميسان ٧ إصابات وفي بابل ٦ إصابات، أما في كركوك فكانت إصابتان، مضيفة: أن من بين هذه الإصابات حالات بتر لليد وحروق بمختلف أجزاء الجسم، نتيجة الاستخدام الخاطئ لهذه الألعاب النارية.

مدير مستشفى الواسطي الدكتور عباس محمد صحن النصراوي، أعلن عن استقبال العيادة الاستشارية لمستشفى الواسطي ٢٤ مراجعاً اصيبوا بجروح أغلبها في اليد نتيجة الألعاب النارية في أعياد رأس السنة الميلادية.

وأوضح النصراوي، أن العيادة الاستشارية للمستشفى، استقبلت في ليلة رأس السنة المصابين، وتم إجراء اللازم من معالجة وتنظيف للجروح، وإن الكوادر الطبية والتمريضية في مستشفى الواسطي، عملت حتى ساعات متأخرة من الليل في تقديم خدمات طبيّة للمصابين ..

لكن ثمّة من يسأل، الى متى يبقى السلاح بيد الناس دون محاسبة أو حصره بيد الدولة، رغم كل المناشدات وتساؤل آخر يُطرح، كيف دخلت كل هذه الكمية من الألعاب النارية رغم أن القانون العراقي يمنع استيرادها والمتاجرة بها، ومن سهّل دخول هذه الكمية الكبيرة من الألعاب والمفرقعات النارية والتي وصلت قيمتها الى ٥٠ مليون دولار؟، إذ تتراوح أسعار الإطلاقات والمفرقعات النارية بين (٢٥٠ ديناراً صعوداً حتى ١٠ آلاف دينار)، وحسب ما أطلق وما موجود في الأسواق، تقدّر كمية ما استورد بـ(١٠٠) مليون إطلاقة، إن لم يكن اكثر من ذلك بمعدل (٥٠٠) دينار، فسيكون المجموع (٥٠) مليار دينار، أحرقت في سماء الاحتفال متسبّبة بآلاف الإصابات، وأرباح كبيرة للتجّار تختلف أحجامهم، لكنهم جميعاً افلتوا من الحساب، ولم تقم أيّ جهة برفع دعوى قضائية ضدّهم..

الحقوقي كريم محسن، يتساءل عن سبب عدم محاسبة التاجر المستورد لهذه الكمية الكبيرة من المفرقعات النارية، والتي من المفترض يُمنع دخولها البلاد التي تخوض حرباً ضدّ الإرهاب. واصفاً إياها بإرهاب آخر. مبيناً: أن ما تسبّبت به من إصابات وفوضى وازعاج، يحتّم على الحكومة الاعلان عن الجهة المستوردة وكيف تم السماح بدخول هذه الكمية الكبيرة؟!.

فيما ندّد التربوي هشام عبد الرزاق، بالجهة المستوردة، داعياً الحكومة الى اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بمنع دخول هذه الألعاب التي يفترض أن الاطفال بمنأى عنها. متابعاً: لكن للأسف، الذي نشاهده غير ذلك. منوهاً الى دخول هذه الألعاب الخطرة الى المدارس عبر بعض الطلاب المشاكسين.

المواطنة أزهار شاكر، أصيب ولدها بيده نتيجة انفجار إحدى المفرقعات وهو يروم رميها، لكن الذي يبدو أن سرعة الاشتعال كانت أسرع منه. لافتاً الى كسل الجهات الصحيّة في المستشفى في معالجة الحالة وتوفير الضمادات المطلوبة، ما دعا الى بتر أكثر من اصبع. منوهة: الى أن أغلب الحالات في المستشفيات الحكومية لم تحظ بالرعاية المطلوبة.

وبسبب موجة الغضب الشعبي، وجّه وزير الداخلية قاسم الأعرجي مفارز النجدة والشرطة العاملة ضمن تشكيلات الوزارة، برصد عملية اطلاق النيران وإلقاء القبض "فوراً" على مرتكبي هذه المخالفة القانونية وتطبيق القانون بحزم وعدم التهاون معهم. الأعرجي أصدر توجيهاً ملزماً وصارماً لتشكيلات الوزارة العاملة كافة وبخاصة مفارز النجدة والشرطة المحلية وغيرها، برصد عملية اطلاق النيران والتصرف الفوري في إلقاء القبض على مرتكبي هذه المخالفة القانونية وتطبيق القانون بحزم وصرامة وعدم التهاون المطلق مع مرتكبي هذه المخالفات التي باتت تؤرق راحة المواطنين وأمنهم وأمانهم.

فارزة

■ حسين رشيد

العبادي مُحارباً

منذ تسلّمه منصبه والسيد العبادي في مجمل لقاءاته وتصريحاته الإعلامية يتوعد بمحاربة الفساد والقضاء على المفسدين، لكن دون أن يلمس المواطن (المسروق) أي منجز بهذا الشأن، أو حتّى الإعلان عن تحويل المفسدين الى القضاء أو سحب يدهم من وظائفهم وإيقافهم عن العمل، فيما بقيت إجراءات هيئة النزاهة روتينية مرتبكة خاضعة للسلطة السياسية والدينية أكثر من خضوعها لقانون الهيئة أو قانون العقوبات العراقي، أما لجنة النزاهة البرلمانية، فالخوف أن تكون هي بحاجة إلى لجنة نزاهة ومراجعة ملفاتهم التي تثير الشكوك، وبقي ديوان الرقابة المالية يمارس عملهُ بشكل رتيب وغير مستقل أيضاً.

ثمّة سؤال يلح، أين تكمن مكامن الفساد الرئيسة وأخطرها على الوضع الاقتصادي، وبشكل أوضح، أين تكمن بوابة الفساد الأولى التي تفتح أبواب ونوافذ الفساد الأخرى على مصراعيها أمام السرّاق من لصوص التحرير وموظفي السفارات، والتي اعتقدها مزاد العملة اليومي، الذي يوفر أرباحاً غير معقولة لأصحاب المصارف الأهلية المشتركة بالمزاد في غضون ساعات، تتحول نسبة كبيرة منها الى البنوك والمصارف العالمية عبر شبكة غسل أموال كبرى عبر الاستيراد العشوائي. البوابة الأخرى والتي لاتقل خطورةً عن سابقتها، المنافذ الحدودية وعدم تطبيق التعرفة الكمركية والتي لو طبّقت وفق سلطة قانون الكمارك، لجاءت بنتائج كبيرة وإيرادات مهمة، فضلاً عن حماية المنتج الوطني التي يفترض إعادته الى الحياة.

وثمّة بوابة أخرى للفساد، وربما تكون مكمّلة لما ذكر وهي بوابة (الاستثمار) وما قدّمه طوال الفترة الماضية والتي هي الأخرى لم يتلمس منها المواطن أي منجزات باستثناء المولات التي شيّدت على أراضي الدولة ومن أموال الشعب من خلال القروض البنكية التي مُنحت دون ضمانات كافية، ما تسبّب بضياع مليارات الدولارات إثر هروب المقترضين ومنهم من توفرت لها حماية سياسية أو دينية. فضلاً عن فشل هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات العاصمة والمحافظات في جلب استثمارات من رؤوس أموال أجنبية للبلاد تشيّد المعامل والمصانع الإنتاجية، والذي يبدو أن هناك تآمراً كبيراً عليها يحتاج الى أن يعيد السيد العبادي النظر فيها، خاصة وأنه قريب من هذه الملفات، فقد سبق وأن شغل منصب رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان للمدة من عام ٢٠٠٦ الى ٢٠١٠، ورئاسة اللجنة المالية أثناء حكومة المالكي الثانية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، لذا فهو على بيّنة تامة بكل ملفات الإعمار والاقتصاد والاستثمار الوهمية، وأين ذهبت أموال البلاد المنهوبة، لكنه رغم كل ذلك ظلّ يتوعد ويهدّد فقط.

لم يعد يمكن القبول بتصريحات العبادي وتوعدّه المفسدين وإعلانه حالة الحرب على الفساد، فالأمور تحتم خروج حملة مكافحة الفساد من الشعارات والإعلانات إلى إجراءات عملية على الأرض، والبدء أولاً بمعادلة اجتماعية للمداخيل الشهرية، ثم اتخاذ خطوات مهمة وتحريك كل ملفات الفساد وكشفها علناً، وكشف كل من يتستر عليها، فضلاً عن وضع آلية قانونية تشريعية توفّر المناخ السياسي لإقرار القوانين الداعمة لحملة مكافحة ومحاربة والفساد وفضح أي جهة سياسية وبرلمانية تعيق إقرار القوانين، وكشف المفسدين لأجل معاقبتهم شعبياً وانتخابياً ثم قضائياً لو فعلاً هو جادٌ بكلامه.

أثناء محاربة داعش ومكافحة الإرهاب، ارتدى العبادي الزيّ العسكري بكونه القائد العام للقوات المسلحة، فأيّ زي سيرتدي وأيّ صفة يحمل في حرب الفساد الذي تسبّب بالإرهاب كما قال قبل أيام.

وثمّة بوابة أخرى للفساد، وربما تكون مكمّلة لما ذكر وهي بوابة (الاستثمار) وما قدّمه طوال الفترة الماضية والتي هي الأخرى لم يتلمس منها المواطن أي منجزات.

متى تُرفع التجاوزات؟

هورن

لم يعد هناك سبيل إلا ودعونا إليه لمنع التجاوز على الأملاك العامة كما نراه اليوم، وبخاصة الأرصفة والشوارع، إن كانت في المناطق الشعبية عبر ضمّها الى البيوت أو تحويلها الى كراجات للسيارات، أو في المناطق التجارية والأسواق عبر عرض البضائع المتنوعة وتحويل الرصيف الى جزء من المحل التجاري أو المخزن، بالتالي غلقه بشكل شبه كامل، أمام حركة سير المشاة. الجهات المعنية متمثلة بأمانة بغداد وكوادرها البلدية، تقف عاجزة امام التدخلات الحزبية والدينية التي تمنع إزالة هذه التجاوزات التي تستغل لأغراض انتخابية وعلاقات شخصية، ربما يعذر المواطن البسيط الذي يبحث عن قوت عائلته عبر بسطية صغيرة، لكن كيف بأصحاب المحال الكبيرة والبضائع المستوردة التي احتلت الأرصفة في أكثر مناطق بغداد التجارية؟.

همسة

إنارة الشوارع العامة

يبدو أن وزارة الكهرباء تركت كل المشاريع الخاصة بتطوير ورفد منظومة الطاقة الكهربائية بوحدات جديدة وتطوير شبكة التوزيع الوطنية وإنارة الشوارع والساحات العامة، خاصة التي تعد شرايين العاصمة، مثل شارع القناة ومحمد القاسم، وصبّت جل جهدها على موضوع خصخصة جباية الأجور فقط، المثير للجدل والرفض الشعبي. كما أهملت كوادر الوزارة وبخاصة الفنية منها، موضوع أعمدة الإنارة الحديثة، التي نصبت في بعض مناطق العاصمة، والتي تعرضت للتلف والتخريب، إن كان بفعل حوادث السيارات أو سوء صناعة الأعمدة، بعض هذه الأعمدة التي سقطت من تلقاء نفسها أو بسبب توصيل اسلاك المولدات الأهلية، الأمر الذي يدل على عدم الاهتمام بطريقة النصب التي غالباً ما تكون بشكل مستعجل دون أخذ احتياطات الأمان، أو فحص التربة وتقوية القاعدة الاسمنتية التي يستند إليها عمود الإنارة، لذا هي دعوة لكوادر الوزارة المعنية لإجراء حملة صيانة وتأهيل لأعمدة الإنارة والمصابيح، خاصة في شارع السعدون وشارع ٥٢ وغيرهما من شوارع تم فيها نصب تلك الأعمدة، كما يتوجب نصب أعمدة إنارة في شوارع العاصمة كافة التي أخذت تستعيد الحياة.

منشاهدة

قبل أيام تم الإعلان عن حصول جامعة الكوفة على المرتبة الأولى على الجامعات العراقية والمرتبة (١٩٨) عالمياً في تصنيف عالمي خاص بالجامعات. يعنى بتقييم البنى التحتية والمساحات الخضراء الموجودة في المؤسسة التعليمية واستخدامات الطاقة، لكن كل ذلك لم يشفع لطلاب الجامعة أن يحصلوا على صفوف وقاعة محترمة تليق بهم وبالمستوى العلمي الذي وصلوا إليه، ما اضطرهم، كما موضح في الصورة، الى ترميم وصبغ الصفوف وإعادة تأهيلها.

ألف

مديرية المرور العامة

ثمة حالة زحام وتوقف لحركة السير تتكرر يومياً في تقاطع سلمان فائق عمارة الشروق والشارع الواصل الى ساحة الواثق، رغم تواجد مفارز شرطة المرور، إذ يقوم البعض ممن حوّلوا الرصيف والشارع إلى ساحة وقوف للسيارات بقطعه أمام حركة السير لركن سيارة أو خروج سيارة من بين عدد غير قليل من السيارات، ما يعني تعطّل، حركة السير في الشارع والضغط على التقاطع الذي هو الآخر يشكو زحاماً كثيفاً خاصة أوقات المساء، الأمر الذي يتطلب اجراء حملة بالتعاون مع قيادة عمليات بغداد وأمانة العاصمة لأجل رفع تلك التجاوزات وتخصيص مواقف لركن السيارات اثناء مراجعة الأطباء.

في هيئة التقاعد الوطنية

حين يحال الموظف على التقاعد يبدأ الصراع والمتاعب تنتابه لما يلاقيه من مشقّة وسط الوسطاء وتأخر الحصول على الهوية التقاعدية، فنحن لم نرَ أي خطوات حديثة من قبل هيئة التقاعد للقضاء على ظاهرة الوسطاء بالاتفاق مع بعض الموظفين في الهيئة مقابل مبالغ قد تصل الى المليون، اقترح بأن ملف المتقاعد يُسلّم الى ممثل عن التقاعد في كل دائرة، وهو بدوره يقوم بإيصال المعاملات الى الهيئة ويسلّم الهوية من دائرته كي نقضي على الوسطاء والفساد الإداري، ففي كل دائرة شعبة للتقاعد، هذه تقوم بإنجاز المعاملة كاملة مقابل رسوم تضعها الهيئة لإنجاز المعاملة.

برعوا في اختيار اسماء لثلاث مدارس تشغل بناية مع مركز صحي في مدنية الثورة (الصدر) لكنهم فشلوا في بناء بناية مستقلة لكل مدرسة والسبب؟!.. (عدسة: محمود رؤوف)

تستقبل المدى شكاواكم لصفحة شؤون الناس على العنوان الالكتروني:

(Email: info@almadapaper.net)

وكذلك على العنوان البريدي "جريدة المدى" بغداد - شارع السعدون - خلف محطة تعبئة وقود السعدون